معاجم فصاح العاميّة
وأثرها في التجديد اللغوي

د. ممدوح محمـــد خســـارة

مقدمة: العامية في تراثنا اللغوي

العامية أو لغة العامة عند القدماء هي التَّغيير الذي أَدْخَلَتْه العامَّة من العرب على اللغة العربية الفصحى، من لَحْن في الإعراب أو تغيير في بنية الكلمة الصرفية أو الصوتية، أو في دلالتها، أو في بناء الجملة كأن يقال (سِتِّي) بدل سَيِّدتي، و (تُخْمَة) بسكون الخاء بدل تُخَمَة بفتحها، و (مالِح) بدل مِلْح لما يغلب عليه طعم المِلح، و (هَمْ فَعَلْتُ) بمعنى فَعَلْتُ أيضاً[1]. وأن يقال (فصل الربيع) بدل فصل الصَّيف، وأن يقال (فصل الصيف) بدل فصل القيظ[2]، وهي لا تختلف كثيراً عما يعدُّه المحدثون عاميَّةً، أو لهجة عاميَّة. ولكن إذا كان القدماء قد خلطوا بين العامِّي والمولَّد وجمعوهما في سلَّة واحدة، فإننا ننأى بأنفسنا عن ذلك، فنَعُدُّ كلاً من المولد والعامي نوعاً قائماً برأسه.

وبهذا المفهوم الذي قدمنا للعامية أي التغيير الذي يُدْخَل على ما تعارف أهل اللغة على فصاحته، فإن جذور العامية قديمة في تراثنا اللغوي وتمتد إلى ما قبل عصر المولَّدين. ومن أبرز مظاهرها وتجلياتها عند القدماء:

– ذاك الذي لحن في حضرة الرسول ﷺ، فقال لأصحابه: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ»[3].

– وذاك الذي جاء إلى زياد والي البصرة يشكو أخاه قائلاً: «أصلح الله الأمير، تُوفِّي أبانا وترك بنونا... فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا!!! ادعُ لي أبا الأسود، فقال: ضع للناس الذي كنت قد نهيتك عنه»[4]. وكان زياد – في بعض – نهى أبا الأسود عن أن يضع علم النحو.

---

(1) السيوطي – المزهر في علوم اللغة 1: 309 – 315.

(2) ابن منظور – لسان العرب: ربع.

(3) ابن جني – الخصائص 2: 8 و 3: 246.

(4) ابن قتيبة – عيون الأخبار 2: 159.

– ومن مظاهرها ما اصطلح اللغويون على تسميته (شذوذاً أو لغة رديئة أو لغة قبيلة بعينها)، فقد كانت لغات بعض القبائل أي طريقتها في أداء بعض الألفاظ، نوعاً من عاميَّة ذلك العصر، ما دام مفهوم العاميّ عندهم هو التغيير[1]. أليست لغة قيس في يا أبي: (يابَ ويابةَ)، ولغة ربيعة في تأنيث (فَعْلان) بالتاء، نحو (فَرْحانة)، هي مما نعدُّه اليوم عاميَّاً؟

– بل إن بعض علماء اللغة كانوا يتوكَّؤون على العاميَّة في بعض عباراتهم – حتى العلميَّة منها – من ذلك ما جاء في تهذيب اللغة: «قال أبو العباس [عن كتاب العين للخليل]: (ذاك كتابٌ مَلاَ غُدَد)، وحقُّه عند النحويين (مَلآنُ غُدَداً)، ويعني بذلك أن فيه فساداً «كفسادِ الغُدَدِ وضَرِّ آكليها»[2].

وقد أورد صاحب لسان العرب نحو سبع وثمانين كلمة نسبها إلى العاميَّة صراحة مثل قولهم مِعْوَجَّة بدل مُعْوَجَّة، والقارص – للبارد – بدل القارس[3].

فإذا أضفنا إلى هذه الكلمات التي وُصِفت صراحة بأنها عاميَّة، الكلماتِ التي وُصفت بأنها مولَّدة، والمولَّد عندهم من العاميّ – وليس هو كذلك عندنا – كدنا أن نقول بشَيْءٍ من التعميم: إن جذور العامية بعيدة في تراثنا اللغوي، وإنْ على اختلاف في الدرجة، لأن العرب لم تكن قد ساحت في الأرض بَعْدُ واحتكَّت بألسنة مغايرة أثَّرت فيها وتأثَّرت. ولكن ما إن جاء القرن الهجري الثالث حتى كان للعامة مستوى من الخطاب اليومي الشفاهي ينصح الجاحظ بالتزامه في بعض السَّرْد الأدبي حيث يقول: «إذا سَمِعْتَ نادرة من نوادر العوامّ ومُلْحة من ملح الحشوة والطَّغام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخيَّر لها لفظاً حسناً، أو تجعل من فيك مخرجاً سَرِيَّاً، فإن ذلك يُفْسد الإمتاع، ويخرجها عن صورتها وعن الذي أُريدت له»[4].

---

(1) السيوطي – المزهر 1: 310 – 311.

(2) الأزهري – تهذيب اللغة 1: 29.

(3) ابن جني – الخصائص 2: 8 و 3: 246 ولسان العرب: عوج.

(4) الجاحظ – البيان والتبيين: 111.

1) حركة التأليف في تصحيح العامِّي وتفصيحه في القديم:

إن انتشار اللهجات العامية منذ القرن الهجري الثاني، وتخوُّف اللغويين من أن تنال من مكانة الفصحى، وأن تزاحمها، وهي لغة التنزيل الكريم، والجامعة للأمَّة، دفع أولئك اللغويين إلى التصدِّي لتلك الظاهرة في محاولة للحدِّ من ذيوعها وانتشارها. ومن أهم تلك المؤلفات:

1- كتاب ما تلحن فيه العوامّ للكسائي (189هـ).

يضم هذا الكتاب عدداً من الظواهر اللغوية الشائعة عند العوام في طريقة نطق الكلمات وضَبْطها. وهو يسرد الألفاظ العامية لعصره في الكتاب سَرْداً كيفما اتُّفق ودون ترتيب أو تقسيم. ومن أمثلة ذلك قوله: «ولا تقول تحرَصُ، قال تعالى: ﴿إن تَحْرِصْ على هُداهم﴾[1] ... وتقول: نَفِدَ المال والطعام بكسر الفاء»، وكأن العامَّة كانت تقول (نَفَد) بفتح الفاء، وغالباً ما يبدأ بالصواب ثم يثني بالكلمة المُلْحونة[2].

2- إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت (244هـ).

وما يعنيه بالمنطق هو النطق واللفظ. وقد حظِي الكتاب بتقدير واهتمام كثير من اللغويين. وهو جار على طريقة (قُلْ ولا تَقُل)، نحو: «تقول: مالَهُ دارٌ ولا عَقارٌ، ولا تَقُلْ عِقار... وتقول: هو خَصْمي، ولا تَقُلْ خِصْمي... وهو عِرْقُ النَّسا ولا تَقُل النِّسا»[3].

3- كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة (276هـ).

وقد جاء الكتاب في أربعة أقسام، خصَّ القسم الثالث منه بتقويم لسان العامَّة: «ويضم الكتاب – بالإضافة إلى ما سَجَّلَتْه كتب الفصيح واللحن – ما شاع في عصره من ألفاظ ملحونة على ألسنة الكتاب وأقلامهم، كخلطهم مثلاً بين النُّصُب والنَّصَب، فالأولى هي الشَّرُّ، والثانية هي التَّعب[4].

4- لحن العوامّ للزبيدي (379هـ).

---

(1) النحل /37.

(2) د. محمد حسن عبد العزيز – مصادر البحث اللغوي: 272.

(3) المصدر السابق: 274.

(4) ابن قتيبة – أدب الكاتب: 207- 211.

يمثل هذا الكتاب أول إسهام للأندلسيين في حركة التصحيح اللغوي وإصلاح لحن عامة الأندلس لعصره. وهو يبدأ بذكر اللحن ثم يُتْبعه بالصواب، ولكن دون التزام الترتيب الألفبائي مما يُصَعِّب الإفادة منه. ومن تصويباته: «يقال للشجر في الجبال عَرْعار، وهو عَرْعَر... ويقولون لما بيع من المتاع سَلْعة، وهي سِلْعَة بكسر أوله، ويقولون: الآذان، والصواب الأذان»[1]. ويقولون بين الأمرين فِرقٌ والصواب فَرْقٌ»[2] «ويقولون رَجُلٌ لَغَويٌّ والصواب لُغَويّ»[3].

وعلى الإجمال فقد أُلِّف في إصلاح لغة العامَّة ورَدِّ اللحن حتى عام (1087هـ) نحو تسعة وأربعين كتاباً بحسب قائمةٍ أعدها الدكتور رمضان عبد التواب[4]، علماً بأن ثمة قوائم أخرى لكتب التصحيح اللغوي يصل فيها العدد إلى نحو الستين[5].

2) معاجم فصاح العامية في القديم:

إن المغالاة في تتبُّع العامّي وتخطئته على حقٍّ أو باطل، حمل بعض اللغويِّين على اتخاذ منحًى جديد في التأليف اللغوي يرمي إلى إنصاف بعض الكلم العامّي الذي نُبِز باللحن أو الخَطأ دون وَجْه حقّ. وهكذا بدأت تظهر مؤلفات جديدة تَنْتَصِفْ لذلك الكلم المظلوم لتصحيحهِ وإعادة الاعتبار إليه. وبالطبع فقد جاء هذا المنحى من التأليف متأخِّراً عن المنحى الأول أعني منحى التصويب والتخطئة، بنحو ثلاثة قرون، بعد أن لاحظ لغويون أن بعض مُصَنَّفات التصحيح اللغوي تجاوزَتْ حدود ماهو مقبول من التصحيح إلى ما هو غير مقبول من التشدُّد والإعنات. ومن أهم هذه المؤلفات في المنحى الإنصافي الجديد:

1- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلّي (501هـ):

يعد هذا الكتاب من أوائل المؤلفات التي حاولت الدفاع عن فصاح العامية، فقد ضم كتابه خمسين باباً صغيراً، أفرد منها بابين للدفاع عن كلام العامة:

---

(1) الزبيدي – لحن العوامّ: 48- 49.

(2) الزبيدي – لحن العوامّ: 285.

(3) المصدر السابق: 292.

(4) د. رمضان عبد التواب – لحن العامة والتطور اللغوي: 97- 100.

(5) د. محمد ضاري حمادي – حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: 16- 18.

الأول: باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما بخلاف الخاصة. وفيه: «يضُمُّ المتفصِّحون السين من السَّم والفتح أفصح. ويقولون مادِلالتك بكسر الدال، والدَّلالة بفتح الدال كما تقول العامة أفصح»[1].

والثاني: باب ما فيه العامة على صواب والخاصة على خطأ: ومما جاء فيه: «يقول المتفصِّحون العَسْل واللَّبْن بالإسكان، والصواب العَسَل واللَّبَن... وكذا قولهم عَرِفْتُ مُرادَك وصَبِرْتُ لأمر الله، والصواب عَرَفْتُ وصَبَرْتُ كما تقول العامَّة»[2]. وإذا صحَّت هذه الأقوال عن خاصة عصره، فيبدو أنهم كانوا إلى الضَّعْف والركاكة ما هم. ولكن الذي يهُمنا في هذه الأقوال أن ابن مكِّي الصقلِّي كان أول من أشار إلى فصاح العامية في تراثنا اللغوي القديم. ويلحظ استعمال المؤلف كلمة: (المتفصِّحون)، وكأنها تعريض بمن يُخطِّئ الناس بلا ثَبَت ولا دليل كاف.

2- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (577هـ):

وهو الكتاب الثاني في الانتصاف لفصاح العامَّة. وقد تضمَّن ثلاثة أبواب في هذا السياق هي[3]:

- باب في الردِّ على الزُّبيدي في كتابه (لحن العامة).
- باب في الردِّ على ابن مكي الصِّقلِّي في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان.
- باب ما جاء عن العرب فيه لغتان فأكثر واستعملت العامة منها أضعفها.

وطريقة ابن هشام اللخمي أن يَبْدَأ بِقول الزُّبيدي، بكلمة (قال) أي الزبيدي، ثم يعقِّب عليه مبتدئاً بعبارة (قال الرَّاد), ومن ذلك:

- «قال: ويقولون للحَظير في الدار (حَيْرٌ)، والصواب حائرٌ.. قال الرَّادُّ: قال الخليل بن أحمد وأكثر الناس يسمُّونه الحَيْر»[4].

- «قال. ويقولون للطين الذي يُخْتَم به (طابِع)، والصواب طابَع بالفتح. قال الرَّاد:

---

(1) ابن مكي الصقلي – تثقيف اللسان: 197.

(2) المصدر السابق: 198.

(3) ابن هشام اللخمي- المدخل إلى تقويم اللسان: 5 مقدمة المحقِّق.

(4) ابن هشام اللخمي- المدخل إلى تقويم اللسان: 16.

حكى ثعلب أنه يقال للذي يُطْبَع به طابَع وطابِع بكسر الباء وفتحها»[1].

– «قال: ويقولون (نَبْلَة) لواحد النَّبْل، وذلك خَطَأ.. قال الراد: حكى ابن جنِّي أن واحد النَّبْل نَبْلَة»[2].

وقد تعقب ابنُ هشام اللخمي الأندلسي أبا بكر الزبيديّ في خمسة وستين موضعاً، مما خَطَّأ فيه الزبيديّ العامَّة، وردَّ عليه وجَوَّزها[3]. كما تعقَّب ابن مكِّي الصِّقلِّي فيما خطَّأ فيه العامة والخاصَّة في اثنين وستين موضعاً[4]. ويلحظ أن هؤلاء اللغويين الثلاثة من الأندلس.

3– بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوامّ لرضي الدين بن الحنبلي (971هـ):

يعد هذا الكتاب أوسع وأدق ما كُتب في فصاح العامية. ويبدو أن هذا اللغوي الذي يعود نسبه إلى ربيعة، كان مولعاً بهذا الضرب من الموضوعات، فله كتابان آخران يدوران في فلكها «هما (عقد الخَلاص في نقد كلام الخواصّ)، وفيه رَدٌّ على الحريري في كتابه (دُرَّة الغواص في أوهام الخواص) وكتاب (سهم الألحاظ في وَهْم الألفاظ) ويصحح فيه أوهاماً وقع الناس فيها»[5].

وبما أن ابن الحنبليّ لغويٌّ حلبيٌّ تادفيّ، فإن معظم كلماته تدور حول ما يتداوله العامة في بلاد الشام، لذا جعل بعضهم عنوان الكتاب (بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوامّ من أهل الشام).

جاء هذا الكتاب «مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناس أنَّه من أغلاط عوام الناس، وليس في شَيْءٍ من الغَلَط»[6]. ويُلْمَح من كلمة (الجاهل) تعريضٌ ببعض الخاصَّة من المخَطِّئين. ومنهج المؤلف أن «يقدِّم ما يشيع على ألسنة عوامّ عصره، ثم يَنُصُّ على

---

(1) المصدر السابق: 20.

(2) المصدر السابق: 19.

(3) المصدر السابق: ص11 إلى ص45.

(4) المصدر السابق: ص 46– إلى ص 71.

(5) ابن الحنبلي – بحر العوام: 27 (المقدمة).

(6) ابن الحنبلي – بحر العوام: 95.

كونه لغة أو لهجة قبيلة بعينها، أو يفسره تفسيراً ما»[1]، على النحو التالي:

– «ومن ذلك [أي مما أصاب فيه العوام]: أبٌّ وأخٌّ، بتشديد الباء والخاء في أبٍ وأخٍ»[2].

– «ومن ذلك قولهم (عَطْشانَة) ومثله سَكْرانة، وهي لغة بني أَسَد»[3] أي في تأنيث الصفة المشبهة (فَعْلان) بالتاء.

– «ومن ذلك قولهم: فُلانٌ يِشْرَب ويِطْرَبُ، بكسر المثَنَّاة التحتانية التي هي إحدى حروف المضارعة.. وهي لغة»[4].

– «ومن ذلك قولهم: هُوَّ فَعَل وهيَّ فَعَلَتْ»[5] بتضعيف الواو الياء، وهي لغة.

– «ومن ذلك قولهم (مَخُّم) في (مَعَهم)، فقد وقع في التصريح بأن الحاء قد تبدل من الهاء بعد عين أو حاء»[6].

ويلحظ أن هذه الكلمات التي أوردنا كلها مما يشيع في لهجة عامة الشام إلى يومنا هذا.

وغالباً ما يسند المؤلف رأيه بأقوال أئمة اللغة كالخليل وابن جنّي وابن مالك.

4– دَفْع الإصْر عن كلام أهل مصر للشيخ يوسف المغربي (1015هـ):

«وذكر المؤلِّف سبب تأليف الكتاب مرات متعدِّدة متشابهة، وذلك هو دَفْعُ ما يوجَّه إلى العامية المصرية من نقد، وإثباتُ أن ما ينطق به أهل مصر، صَحيحٌ عَربيَّةً، أو قريب من الصّواب»[7].

لم يحقِّق مُقَدِّمُ الكتاب وناشرُه هذا الكتاب كاملاً، فما قدَّمه نُسْخَةٌ مُصَّورة عن مخطوط الكتاب. ولكنَّه – وإن لم يحقِّق الكتاب بتمامه كما وعدنا إلا أنه استخلص

(1) المصدر السابق: 27 (المقدمة).
(2) المصدر السابق: 96.
(3) المصدر السابق: 99.
(4) المصدر السابق: 100.
(5) المصدر السابق: 144.
(6) المصدر السابق: 163.
(7) يوسف المغربي – دفع الإصر عن كلام أهل مصر: 12 (مقدمة المحقِّق).

الكلمات التي يَدْفع عنها المؤلفُ الإصْر ويعدُّها صحيحةً، كما رتَّبها ألفبائياً، وهي ليست كذلك في الأصل.

وقد بلغت هذه الكلمات نحو (1400) كلمة. ونحن، وإن كنا لم نقف تماماً على منهجه في البحث والتأليف لأن الكتاب لما يحقَّق كلُّه، ولكنْ من مراجَعَةِ دليلِ كلماته نخلص إلى أن المغربيَّ:

- يرى جواز صيغة (اتْفَعَل) الفاشية في مصر في نحو قولهم (اتْرَسَم).
- يقبل القلب المكاني في كلمة (اسْتَنَّاني) بمعنى تَمَهَّل عليَّ أو انتظرني.
- يقبل الكلمات التي لم ترد في المعاجم مما شاع على ألسنة العامة نحو كلمة (البُرْغل).
- يقبل الإبدال اللغوي كما في كلمة (بَعْزَق) المبدلة غالباً عن بَعْثَق.
- يقبل الزيادة غير القياسية تماماً في الأفعال من نحو قولهم (شَعْلَل) بمعنى أَشْعَل أو اشتعل.
- يقبل ما حَرَّفته العامة كثيراً نحو (حِداية) بمعنى (بجانبي).
- يقبل الكلمات المعرَّبة من نحو (خاتون) للسيدة ذات القدر[1].

ولكن الغالب على الكتاب الكلمات الصحيحة أو التي لها وَجْهٌ مقبول في العربية.

وإذا كان كتاب المغربي (دفع الإصر عن كلام أهل مصر) لم يصل إلينا محقَّقاً، فقد وصل إلينا مختصره الذي هو (القَوْل المقْتَضَب فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب)، لمؤلفه محمد بن أبي السرور (1087هـ). والذي حققه السيد إبراهيم سالم[2].

4) معاجم فصاح العامية في العصر الحديث:

نشطت حركة التَّصنيف المعجمي في فصاح العاميَّة في العصر الحديث. وكان وراء

---

(1) المصدر السابق – دليل كلمات الكتاب في الفهرس.

(2) محمد بن أبي السرور – المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب. تح السيد إبراهيم سالم – دار الفكر العربي – القاهرة – 1962م.

هذه الحركة دوافع مشروعة غالباً وهي ردُّ الاعتبار إلى الفصيح من كلام العامَّة ممَّا تتحاماه الخاصَّة بتوهُّم عاميَّته، وتتواصى بالعدول عنه إلى بدائل أخرى، وهي حركة تَصُبُّ في إطار التجديد اللغوي وتيسير التواصل، لأنَّ «الكشف عن الألفاظ الفصيحة وتثبيتها لا يقلُّ أهمية عن إصلاح الألفاظ الفاسدة المحرَّفة»[1].

وأهم معاجم فصاح العامية في العصر الحديث مايلي[2]:

1- تهذيب الألفاظ العامية للشيخ محمد علي الدسوقي:

وقد جعله المؤلف في أقسام: قسم للعامِّي الفصيح، وقسم للقريب من الفصيح، وقسم للدخيل. يقع الكتابُ في جزأين، ويعد أوفى وأدق ما كتب في موضوعه[3].

2- معجم رَدِّ العامي إلى الفصيح للشيخ أحمد رضا[4]: ويقع في نحو (600) صفحة، قدم له الشيخ سليمان ظاهر عضو المجمع العلمي العربي بدمشق.

3- القول الفصل في رَدِّ العامي إلى الأصل: لشكيب أرسلان. والغالب فيع عاميَّة لبنان[5].

4- معجم فصاح العاميَّة لهشام النَّحاس[6]، وقد وضعه محفوزاً بما كانت قدَّمته لجنة اللهجات في مجمع دمشق إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين عام 1981، في قائمة تضم مئة كلمة من فصاح العامية، كما ذكر في مقدمته. ويقع الكتاب في نحو (600) صفحة.

5- معجم فصيح العامية لأحمد أبو سعد: ويقع في نحو (500) صفحة[7].

6- معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية للدكتور عبد المنعم سيد

---

(1) عن د. محمد قاسم الزوكاني – مقاييس التصحيح اللغوي- 512 (رسالة دكتوراه).

(2) نستعرض في هذه الفقرة أسماء المعاجم وستأتي مناقشة مضمونات بعضها في الفقرة اللاحقة.

(3) صدر عن مطبعة الواعظ – القاهرة- ط2 1920.

(4) صدر عن دار الرائد العربي – بيروت- ط2 - 1981.

(5) صدر عن الدار التقدمية – بيروت- ط1 - 1988.

(6) صدر عن مكتبة لبنان – ناشرون- بيروت - 1997.

(7) صدر عن دار العلم للملايين – بيروت - 1990.

عبد العال[1]. ويقع في نحو (700) صفحة.

7- المعجم الدَّلالي بين العامي والفصيح للدكتور عبد الله الجبوري. وتغلب فيه عاميَّة العراق[2].

8- معجم العامِّي الفصيح من كلام أهل الشام للدكتور رضوان الداية[3].

9- ويمكن أن يعد من هذا القبيل مجموعة الكلمات التي نشرها المجمعي المرحوم (شفيق جبري) في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في مقالات تحت عنوان (بقايا الفصاح)، والتي توالى نشرها متباعدة منجَّمة منذ سنة 1942 إلى سنة 1973. وهي كلمات كانت تعِنُّ له ويعرضها على القاموس المحيط أو يلتقطها منه، ويقارن بها ما شاعَ لدى العامَّة منها. لكنه لم يصنِّفها ألفبائياً، إلا أنه كان يشرح الكلمة ودلالتها وتَطَوُّر هذه الدلالة بتوسَّع، وكأنه بحث في تاريخ اللكمة. ومن تلك الكلمام: (فَنَّك، جماش، دجَّ كلامَهُ- جخَّ، كَبَس، نَفَش، العَراضة، نَهْنَهَ...).

9- ويمكن أن يعد من هذا القبيل بشيءٍ من التسمُّح معجم المستشرق دوزي (تكملة القواميس العربية) الذي ذكر فيه الألفاظ العربية التي لم ترد في سائر المعجمات. وكثير من تلك الألفاظ المستدركة هي مما ورد في كلام العامة، منه ماله سند لغوي سليم، ومنه ماليس كذلك، ولكن دوزي عدة استدراكاً على مافي المعاجم العربية.

ولابد من التنبُّه إلى أنه صُنِّفَتْ معاجم للهجات العامية البَحْتَة زعم أصحابها أنها ممَّا يخدم العربية الفصحى، ولا نراها كذلك[4].

5) المآخذ على المعاجم الحديثة لفصاح العاميَّة:

لاشكَّ في أن معظم تلك المعاجم أدَّت دوراً حسناً في النهضة اللغوية وأسهمت في الحفاظ على فصاح عاميَّتنا. ولكنها لم تخل من مآخذ كان لها أثر سلبيّ في التثقيف

---

(1) صدر عن دار البحوث العلمية – الكويت - 1972.

(2) صدر عن مكتبة لبنان ناشرون – بيروت- 1998.

(3) صدر عن دار الفكر – دمشق 2004.

(4) منها: أصول العامية لحسن توفيق العدل، الدليل إلى معرفة العامي والدخيل لرشيد عطية، معجم الألفاظ العامية للدكتور أنيس فريحة و....

اللغوي، وأظهر تلك المآخذ:

1- التَّمَحُّل في تفصيح بعض الكلم أي ردِّه إلى الفصيح:

عمد بعض المصنِّفين إلى إسباغ صفة الفصاحة على بعض الكلم العامي دون سند أو دليل، مما يوهم القارئ بصواب ذلك الكَلِم بخلاف الواقع. ومن ذلك:

أ- ما ذُكر من أن (الأوضة) بمعنى الغرفة، عربية مشتقَّة من (آض إلى أصله أي رجع) [1]. مع أن الكلمة من لغة مغايرة، وكذا كلمة (فَنَّش) بمعنى طَرَد من الخدمة، التي ردَّها بعضهم إلى (فنَّش إذا استرْخى في الأمر) [2]. وكلمة (البَنْك) وهي المصرف، التي ردَّها إلى (البُنْك وهو أصل الشَّيْءِ) [3].

ب- ومن هذا التمحُّل ما ذهب إليه بعضهم من ردَّ كلمة (جَقَر) العامية، وكذا ردّ كلمة (جَقِم) بمعنى مشاكس إلى (شَكِم)، بالإبدال في الكلمتين[4]، ومن المتعالم أن الجيم والقاف لا تتعاقبان في العربية. ومنها كذلك كلمة (النَّرْفَزة) التي يعيدها بعضهم إلى (رَفَز العَرَقُ إذا نبع)، مع أنها تعريب الكلمة الفرنسية (Nervosité) أي حالة عصبيَّة[5]. ولعل من هذا أيضاً ردّ كلمة (الشَّراطيط) وهي القطع المشقوقة من القماش إلى (الشماطيط) وهي القطع المتفرقة من الخَيْل، مع أنها قد تُرَدُّ إلى ما هو أقرب متناولاً كأن تُرَدَّ إلى الشرط بمعنى الشَّقّ[6].

2- الخروج عن النظام الصوتي العربي وخرق الهجاء العربي: يعد هذا المأخذ أخطر ما وقعت فيه بعض معاجم فصاح العامية. ذلك أن رغبة بعض المصَنِّفين الجامحة والخاطئة في تقريب نطق الكلمة العاميَّة إلى القارئ، وتقديمها على الصورة التي تنطقها عليها العامَّة في بلده أو محيطه، أغَرتْهم بأمرين:

الأول: وَضْعُ رموز للحركات التي ليست في العربية الفصيحة، كأنْ يرمزوا إلى الضمَّة

---

(1) د. عبد الله الجبوري – المعجم الدلالي بين العامي والفصيح: 5.

(2) المصدر السابق: 130.

(3) المصدر السابق: 13.

(4) أحمد رضا – قاموس رد العامي إلى الفصيح: 102.

(5) المصدر السابق: 549.

(6) المصدر السابق: 288.

المفخَّمة بالرمز (ˈ) نحو كلمة (روˈضة).

والثاني: أن يدخلوا أحرفاً جديدة على الهجاء العربي، فأدخلوا ثلاثة أحرف تنويعاً على الجيم هي (ج) بثلاث نقاط، و(ج) بنقطتين و(ج) بهمزة تحتها، ليميزوا بين نطق الجيم. كما أدخلوا ثلاثة أحرف تنويعاً عل القاف وهي (ق) بنقطتين تحتها، و(ق) بهمزة فوقها ليميزوا بين نطق القاف همزةً أو كافاً مجهورة كالكاف الفارسية[1].

لقد وقع هذا المصَنِّف، في خطأين قاتلين: هما خرق النظام الصوتي العربي كما ذكرنا، ثم التَّقْعيد لكتابة العاميَّة، فكأنه يمدُّ يداً لمن يدعو لتجذير العاميَّة لغة، لأن كتابة أي لهجة وتقعيدها يعني تحولها إلى لغة مستقلة سوف تنفصل عن أمِّها الأصليَّة طال الزمن أم قصر. إننا ننكر أشدَّ الإنكار مثل هذا الإنحراف اللغوي وندفعه بما أوتينا[2]. ولقائل أن يقول: ولكن كيف نقرِّب هذه الكلمات لنطقها العامي؟ والجواب أن ذلك يكون بالاستعانة بعبارة مفسرة كأن نقول: يُعطِّش بعضهم الجيم ويُرَوِّيها آخرون. أو (قاف تنطق كالكاف المجهورة...) وهكذا، وهذه هي طريقة العرب القدماء في تقريب النطق، كما في الإمالة أو التفخيم أو التمييز بين أنواع الهمزة المحقَّقة أو المخَفَّفة أو بين بين.

ويجدر التنبُّه إلى أن هذا التغيير في نطق بعض الأحرف كالقاف والجيم والأحرف اللثوية، ليس عامَّاً في الوطن العربي، فما يُغَيَّر في بلد عربي قد يُنطق على أصله في بلد آخر، فإذا كنا في دمشق نبدل الثاء (تاءً) فإن أهل الجزيرة في الشام، وأهل الخليج ينطقونها من مخرجها الصحيح، وإذا كنا في دمشق نبدل القاف همزة، فإن أهل جبل العرب القريب من دمشق ينطقونها من مخرجها الصحيح، وإذا كنا في الشام نميل كسرة الباء نحو (بيروت)، فإن أهل بيروت أنفسهم لا يميلونها.

3- التَّرويج للعامي البحت والمرتجل والدخيل:

من المعروف أن لكل بحث مزالق قد توقع الباحث إن لم يكن دائم اليقظة والتنبُّه للغرض الأساسي من بحثه، فلا تعزيه الرغبة في تضخيم البحث وتوسيعه في الخروج عن

---

(1) د. عبد المنعم سيد عبد العال – معجم الألفاظ العامية ذات الأصول العربي: 21-23.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر: د. ممدوح خسارة – منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث: 44.

ذلك الهدف، وقلَّما نجا باحث من هذا المحذور، لأنه، وقد تعب في جمع مادة بحثه، يصبح ضنيناً بأن يذهب بعض هذا الجهد هدراً فلا يفيد منه في مؤلَّفةِ لاسيما إن كان معجماً. مِمَّا يجرُّه إلى الخروج عن الهدف والإساءة بالتالي إلى بحثه. هذا إذا افترَضنا حسن النيَّة – ونحن نقدِّمه دائماً– ولكن قد يكون ذلك الخروج متعمَّداً لأغراض يخفيها الباحث عن القارئ. وقد وجدنا من هذا القبيل – أعني الزُّجَّ في الفصيحة بكلمات ليس منها بِضَرْبٍ من التكثُّر وادعاء الاستقصاء – الكثيرَ، مِمَّا فتح باب العربية لكل ما هبَّ ودَبَّ من الكلم، لإيهام القارئ أنه من فصاح العاميَّة. ومن ذلك:

أ– عدُّ كلمات عاميَّة بَحْتة في الفصيح. ونعني بالعامية البحتة ماليس له جذر في العربية أو غَيَّرَتْهُ العامة تغييراً لا يُلْمح معه أصله، مثل كلمة (مُبَظْبَظْ) بمعنى مُتْرَف ومُتَأَنِّق، ومثل (بَجَم) بمعنى هَمَل في قولهم (جماعة بَجَم)، وليست كذلك في المعجم العربي[1].

ب– إقحام المعرَّب والدَّخيل في عداد العامي الفصيح. والمعروف أن من الكلم الأعجمي ما عُرِّب على طريقة العرب فصار جزءاً من لغتهم، ومنه ما بقي على حاله فيقي دخيلاً، فَعَدُّ كُلٍّ من النوعين عاميَّاً ليس صحيحاً، فمن الأول (بوليسة التأمين أو الشَّحْن)، وقد دخلت المصطلحات الجمركية والمالية معرَّبة. ومن الثاني كلمة (فَنَّش) بمعنى أنهى عمله أو طرده، التي مازالت دخيلة من الانكليزية. وقد يقال وما يمنع أن تكون (فَنَّش) معرَّبة، وهي قد جاءت وفق النظام الصوتي العربي؟ نقول: إنما يُعَرَّب ماليس له مقابل في العربية أو عند شياعه شياعاً مطلقاً. وليست هذه الأخيرة منها[2].

ج– ومن إدخال المرتجل في عداد العامي الفصيح قولهم: (شَوْبَش والشَّوْباش) بمعنى إعلان ما يُهْدى للعروسين وتحيَّة المهْدي[3]. وقولهم: (تأبِشْني) وردّها إلى (تَقْبُرني) وهو دُعاء تحَبُّب[4].

4– إقحام العبارات العامية الملحونة في عداد الفصيح:

من الواضح أننا عندما نبحث في فصاح العاميَّة، فإنما نعني بذلك الكلمات المفردة لا

(1) شكيب أرسلان – القول الفصل في رد العامي إلى الأصل: 37.

(2) د. عبد الله الجبوري – المعجم الدلالي بين العامي والفصيح: 130.

(3) د. عبد المنعم عبد العال – معجم الألفاظ العامية ذات الأصول العربية: 334.

(4) هشام النحاس – معجم فصاح العامية: 105.

العبارات والتراكيب، لأن العبارات والتراكيب لا تشكو من تغيير طفيف في بنية الكلمة حرفاً أو حركةً، وإنما تشكو من خروجها عن النظام النحوي، إعراباً وتركيباً، ولكن بعضهم أدخل العبارات الملحونة في معجمه، مما يوهم القارئ أن لها وجهاً من الصحَّة يُسوِّغ استعمالها على تلك الشاكلة، ومن ذلك: قوله: (حالة فلان بِتْأسِّي... أو الأسَى ما بِيِنْتَسَى) [1]، فأدخل الباء على الفعل. ومن المعروف أن النظام النحوي أَثْبَتُ أركان المنظومة اللغوية، فلا يصح المس به حتى للتمثيل. نعم وردت عبارات عند القدماء تطابق تماماً مافي عاميَّة المعاصرين، فهذه لا بأسَ في ذكرها، نحو قولهم للجائع: (نَقَّت عصافير بَطْنه) أو قولهم لمُنْكر المعروف (مِلْحُه على ذَيْله)، ذلك أنها سليمة نحوياً ودلاليَّاً.

6) نحو معجم مقبول لفصاح العاميَّة:

إذا كانت معاجم فصاح العامية والتفصيح اللغوي ممَّا يُسْهم في الحفاظ على اللغة، لأن فصاح العامية جزء مهمٌّ من اللغة، والحفاظ عليها –بالتالي– حفاظ على اللغة. فقد قامت تلك المعاجم بتلك المهمة إلى حدٍّ ما. ولكن ما شابَها أو شابَ بَعْضَها من شوائب وما أُخِذ عليها من مآخذ جعلنا نَتَرسَّم شروطاً وضوابط يَحْسُن بمعاجم الفصاح والتفصيح الأخذُ بها أو مراعاتها. ومن هذه الضابط:

1– الالتزام بالكلم الفصيح مما أوردته معاجم اللغة: فلا يجوز أن نَعُدَّ من فصاح العامية إلا الكلمات التي ورد ذكرها في المعاجم اللغوية أو في نصوص أدبية ولغوية موثقة لعلماء وأدباء. وتدليلاً على صحة الالتزام يجب ذكر الكلمة كما وردت في المعاجم مَضْبوطة، وما وَرَد حولها من دلالات بالنص، ثم عرض الكلمة العامية المعاصرة على الكلمة المعجمية ودلالاتها، فإذا تطابقنا لفظاً وفي بعض الدلالات كان ذلك علامة على صحتها وفصاحتها، أما أن يقول باحث: (هي كذلك في اللغة)، دون ذكر النص المعجمي أو اللغوي فذلك ما يخل بالبحث ويُلَبِّس على السَّامع. ومن ذلك ما ذُكر من أن «العُبَّ فراغٌ بين الثَّوْب والجسد.. وهو يصلح لأن توضع فيه بعض الأشياء»[2]. نَعَم، هذه الدلالة صحيحة وللكلمة دلالات أخرى في العامية، ولكنها ليست في لسان العرب

(1) د. محمد رضوان الداية – معجم العامي الفصيح: 34.

(2) د. رضوان الداية – معجم العامي الفصيح: 351.

ولا القاموس المحيط. وكذا قوله: «شَرَّش: ضَرَبَ جذوراً في الأرض أي أقام ولم يبرح... وفي المعاجم الشُّرش أعرابية سريانية»[1]. نعم، هذه الدلالة صحيحة والكلمة من العامية ولكنها ليست في لسان العرب ولا القاموس أصلاً. أجل نحن لا ننكر أن الكلمتين – كما ذكرنا– شائعتان في الشام بدلالتيهما الواردتين، ولكن عدهما في العامي الفصيح يوهم أنهما فصيحتان. ونحن لا ننكر أيضاً ضرورة تفصيح أمثال هذه الكلمات وإدخالها العربية، ولكن ذلك في هذا العصر هو حَقُّ المؤسسات اللغوية –على ما قد يقال فيها– وليس حقَّ الأفراد.

ثم إن عبارة (وهي في المعاجم كذا...) التي يعلِّلون بها فصاحة بعض الكلمات وصحتها عبارة غامضة، فلا ندري ما تلك المعاجم وما مَدَى موثوقيَّتها، فإذا ذكر (دوزي) مثلاً «بَخَشَ: ثَقَب»[2]، فلا يعني هذا أنها دخلت المعاجم العربية لأن (دوزي) أراد أن يستدرك على المعاجم العربية ما شاع في العاميَّة المعاصرة وفق منهج وصفيّ يرى أن اللغة هي ما يتداوله الناس دون النظر في سلامة الكلمة أو صحتها لغوياً. ونحن لا نقلل من جهد دوزي وعمله، ولكن كلماته تصلح لأن تكون مادة للبحث فيما يمكن قبوله في اللغة العربية المعاصرة، أو تجويزه ولكن بعد دراسة كل كلمة على حِدَة.

ومن ذلك، أي النسبة إلى المعاجم دون ثَبَت قول بعضهم: «بَخَن بمعنى حَزَرَ... [3] وحَرْقَص بمعنى غَلى على النار[4]»، وهي ليست كذلك في المعاجم. وربما كنا لن نقف عند هاتين الكلمتين لولا أن المؤلف سمَّى كتابه (القول الفصل في ردِّ العامي إلى الأصل)، مما يوهم القارئ أن ذاك هو الأصل.

لكن هذا لا يُلغي حقيقة أن هناك كلمات حَرَّفتها العامَّة وأدخَلْت عليها تغييراً في الأحرف أو الأصوات أو الدلالة. كما أن هناك كلمات شائعة في العاميَّات العربية، بعضها من اللغات الجزيرية في بلاد الشام وبعضها من اللغة القبطية في مصر، وبعضها من اللغة الأمازيغية في المغرب العربي. فهل نتجاهلها وقد صار بعضها مما لا غنى عنه ودخل

---

(1) المصدر السابق: 569.

(2) دوزي – تكملة المعاجم العربية: 249/1.

(3) شكيب أرسلان – القول الفصل في رد العامي إلى الأصل: 41.

(4) شكيب أرسلان – القول الفصل في رد العامي إلى الأصل: 93.

لغة التعليم والإدارة أحياناً؟

نقول: في مثل هذه الحالة نرى أن يلجأ الباحث إلى واحدة من طريقتين:

الأولى: أن يقسم معجمه قسمين: يخص الأول منهما بفصاح العاميَّة التي لا تغيير فيها وتستعمل بلفظها ودلالتها أو التي فيها تغيير لا يخرجها عن الفصاحة كأنْ تكون لغة من لغات العرب. ويخصُّ القسم الثاني بما هو قريب من الفصيحة أو شبيه بها، أو مما ليس له أصل في العربية ولكنه شائع شيوعاً طاغياً، ليقف القارئ على الحقيقة. وهذا ما ذهب إليه الشيخ محمد علي الدسوقي في معجمه القَيِّم (تهذيب الألفاظ العاميَّة). ففي الجزء الأول (ما هو صحيح من أقوال الناس ويُظَنُّ أنه عاميٌّ) ذَكَر كلمات مثل: (العَرْبدة وهي سوء الخُلُق)[1]، (والشُّقْدُف: مَرْكَبٌ معروف في الحجاز)[2]، (وشَكَيْتُ لغةٌ في شَكَوْتُ)[3]. وفي الجزء الثاني (ما هو محرَّفٌ وأصلُه عربيّ)، ذكر كلمات من مثل: (تَعْبان وأصله تَعِبٌ)[4] (وشَقْلَبَهُ بمعنى صَرَعه مُبْدَلة من سَقْلَبَهُ)[5] (وخرابة وأصلها خَرِبَة)[6].

والثانية: أن تُمَيَّز الكلمةُ العامية القريبة من الفصيحة أو الشبيهة بها، بوضعها بين حاصرتين [ ] تنبيهاً على أنها ليست فصيحة بَحْتَةً، وأن يُشار في الشرح إلى أن تفصيحها مَنُوط بالمؤسسات اللغوية.

أما الكلمات الشائعة من لغة جزيرية ونحوها، وليس لها أصلٌ في المعاجم، فلا تورد في المتْن أصلاً، بل في الحاشية، إخراجاً لها من صُلْب المعْجَم. وهذه الطريقة هي التي اعتمدناها في (معجم فصاح العامية من لسان العرب)[7].

2- ضبط المدخل والكلمات الشَّارحة صَرْفاً وصوتاً.

ينظر القارئ عامَّة إلى المعاجم على أنها مَصْدَرٌ ومَرْجِعٌ يُحْتَكَم إليه، وهذا ما يُحَمِّل

---

(1) محمد علي الدسوقي تهذيب الألفاظ العامية 1: 104.

(2) المصدر السابق 1: 97.

(3) المصدر السابق 1: 97.

(4) المصدر السابق 2: 19.

(5) المصدر السابق 2: 21.

(6) المصدر السابق 2: 17.

(7) معجم قيد التَّنضيد والطبع.

المعجميَّ مسؤولية خطيرة تجاه لغته وتجاه القارئ. ومنعاً للَّبْس والخَلْط، لابد من ضَبْط المداخل والكلمات الشارحة بدقَّة صوتاً وصَرْفاً. ومن المعروف أن النظامين الصوتي والصرفي هما أثبت أركان منظومة اللغة العربية. وبفضل هذا الثبات اتصل حاضر اللغة بماضيها، كما أن نظامها الصرفي وثيق الصلة بنظامها الدّلالي، لذا يجب على مصنِّف معجم الفصاح أن يلتزم الدقَّة ما أمكنه ذلك، لأن إهمال ضبط كلمة مثل (تبان) قد يجعلها تُقْرأ (تَبَّان) بفتح التاء، و(تُبَّان) بضمها، ولكل منهما دلالة مغايرة تماماً عن الأخرى. وكذا كلمة (الحراق) مثلاً، فعدم ضبطها مدعاة للتلبيس هل هي (حَرَّاقٌ أم حُرَّاق)، ولكلٍّ دلالة مختلفة.

كما لابدَّ من الإشارة إلى التغَّير الصَّوتي إن وقع في الكلمة، لا ليلتزمه القارئ، بل ليعرف النطق السليم له إن هو أراد التزام الأصل وتصحيح لغته، وهو ما نَسْعى إليه. لكن ضبط التغيير من مثل الإمالة أو التفخيم، أو تغيير المخارج كما يقع لحرفي القاف والجيم وغيرهما، لا يكون بإضافة رموز جديدة كما اقترح بعضهم للإمالة أو التفخيم، ولا بإضافة رموز لأحرفٍ جديدةٍ في العربية من نحو الفاء بثلاث نقاط وغيرهما، وإنما يكون الضَّبط بعبارات مُوَضحة على طريقة القدماء كأن نقول مثلاً بالحاء المهملة أو الشين بثلاث نقاط، إو بإمالة الفتحة في نحو (بَدِيت)، أو تفخيم الواو في نحو (الجَمَلُون). لأن إضافة رموز وأحرف إلى الهجاء العربي يشكل خَرْقاً للبنية الصوتية التي هي من أركان النظام الصوتي العربي، كما يسهم في تقعيد العاميَّة مما يمهِّد لتحويلها إلى لغة، وهذا ما يجب علينا دفعه بكل حزم كما ذكرنا آنفاً[1]. وإذا فُتح باب الرموز للحركات والأحرف المغيَّرة في كل لهجة عربية، فسنصبح أمام أشكال من الكتابة العربية بعدد اللهجات المحلية، وفي هذا تمزيق للعربية أي مُمَزَّق.

3- عدُّ لغات العرب أي لهجاتها القديمة كلّها حُجّة والقياس عليها فيما شاع من كلام العامة.

مما يُحْسنُ بمعاجم فصاح العاميَّة أن تَعُدَّ لغات العرب أو لهجاتها كلها مقبولةً، فلا تخطِّئ ما جاء موافقاً لواحدة منها من الكلم العاميِّ.

(1) لمزيد من التفصيل ينظر د. ممدوح خسارة –منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث: 53- 58.

– فإذا أجاز الحجازيون وهذيل تسهيل الهمزة، جاز لنا أن نقيس عليها تسهيل العامة لها في نحو (راس بدل رأس، وشان بدل شأن وضوَّى بدل ضَوَّأ).

– وإذا أجازت تميم فك الإدغام، جاز لنا أن نَتَقَبَّل ما تَفَك العامة إدغامه من نحو قولهم: (ثوب ماحِحٌ) بدل ماحّ، أي مُنْجَرد اللون.

– وإذا أجازت تميم إبدال الظاء ضاداً في كلمة (الضَّهر) بدل (الظَّهر) لم يجز لنا إنكارها على العامَّة.

– وإذا أنَّثت طَيِّء وأَسَد الصفة المشبهة (فَعْلان) على (فَعْلانة) فقالت (فرحانة وحزنانة) بدل فَرْحى وحَزْبى، لم يصح لنا إنكارها على العامة.

– وإذا أبدلت ربيعة الذال دالاً في كثير من مفرداتها فقالت (الدِّكر) بدل الذِّكر لم يجز رَدُّها عند المعاصرين.

على أن ننبِّه دائماً على أن هذه لغة قبيلة بعينها، وليست اللغة العربية العدنانية القياسية، **وأن ننبه على أننا نقبل في فصاح العامية المرجوحَ والمفضولَ للحديث اليومي الشفاهي، أما للمستوى البياني الكتابي فلا نقبل إلا الراجح والأقيس وبذلك يتفاضل الخواص.**

ومع أننا نرى أن لغات العرب كلها حجَّة، وأن المتكلم وفق واحدة منها مُصيبٌ، لكنه مُخْطِئٌ لأَجْوَدِ اللُّغَتَيْن»[1]، وأنَّه لا يمكن أن نحمل الناس كلهم على الأجود والأفصح، **إلا أننا وحفاظاً على وحدة اللسان العربي والعمل على قياسيَّة القواعد النحوية واللغوية علينا أن ننبِّه دائماً على استعمال الأفصح إن أمكن، لأن غرضنا في معاجم فصاح العامية أن نرتفع بمستوى الخطاب اليومي الشفاهي إلى مستوى الخطاب البياني الكتابي ما أمكننا ذلك.** في معاجم فصاح العامية لا يصحُّ لنا رَدُّ كلمة على أنها لغة رديئة أو لُغَيَّة ما دام العامة يستعملونها، ولكن يحق لنا أن نوجِّه إلى الصيغة الأقيس. ولا يجوز لنا أن نكون أَضْيَق عطَناً ولا أَحْرَصَ من شيخ العربية الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما قال له رجلٌ: «أَخْبِرني عمَّا وضَعْتَ مما سَمَّيْتَ عربيَّةً، أيدخل فيه كلامُ العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تَصْنَع فيما خالفَتْك العربُ فيه وهم حُجَّة؟

(1) ابن جني – الخصائص 1: 411.

فقال: أحملُ على الأكثر واسمِّي ما خالفني لغات»[1].

ولكن مما يؤسف له أن التصحيح اللغوي في هذه الأيام صار – إلا في حالات قليلة – مهنةَ من لا مهنة له من المتعلمين والمثقَّفين، فهذا مدرِّس يُضَعِّف مالا يحفظ، وذاك موجه في الثانويات يخطِّئ مالا يتفق ومعرفته المحدودة، وآخرُ أستاذ جامعي يبغي – بتشدُّده وتَصَعُّبه – إلى التَّميُّز سبيلاً، مع أن التصحيح اللغوي إفتاء، فكما لا يجوز لأي دارس علم شرعيٍّ أن يفتي في أمور الدين، كذلك لا يجوز لأي دارس للعربية أن يفتي في أمورها، يجب أن تُترك هذه المهمة للمؤسسات اللغوية التي أدَّى تَقْصيرها في واجباتها إلى أن يتصدى للتصحيح اللغوي من يعرف ومن لا يعرف. وكثيراً ما كان يشكو طلبتنا في المقابلات الشفهية والاختبارات من أنهم باتوا في حيرة من أمرهم لتضارب فتاوى اللغويين وأشباههم.

4– عدُّ الاشتقاق اللغوي بظواهره الأربع: الإبدال والقلب والإلحاق والنحت عند المعاصرين مقبولاً في أشباه فصاح العاميَّة، كما في قول بعض العامة (كَبْتَل الطِّين) والأصل (كَتَّل)، وقولهم (الدَّغمَرَة) لهضم الحقوق مقلوبة من (الغَذْمَرَة)، وقولهم: (جَعْودَ الشَّعْر) بمعنى (جَعَّدَهُ) إلحاقاً للثلاثي (فَعَل) بالرباعي المجرَّد (فَعْوَل) على مثال (جَهَرَ وجَهْور). نقول أشباه الفصاح، لأن تفصيح اشتقاق المعاصرين مرهون بتقرير المؤسسات اللغوية العربية، بخلاف اشتقاق القدماء الذي يُعَدُّ فصيحاً كقولهم: (أزَّ وهزَّ، ودُهِش وشُدِهَ)، فإذا أُقِرَّت اشتقاقات المعاصرين صارت من الفصاح، واعْظِم بالاشتقاق اللغويِّ منجماً ثرَّاً للتنمية اللغوية. ولكننا نرى أن إقرار اشتقاقات المعاصرين اللغوية مشروعٌ في حالتين:

أ– ضرورة الاصطلاح العلمي، فللعلميين الحق في استخدام هذه الظواهر اللغوية، فإذا أجازت الضرورة الشعرية أن يقول الشاعر (منا) ويعني بها (منازل)[2]، و(الحَمِي) ويعني بها (الحَمام)[3]، فالضرورة الاصطلاحية العلمية بالأولى[4].

---

(1) سعيد الأفغاني – في أصول النحو: 73.

(2) د. عبد الحفيظ السَّطْلي – العجَّاج حياته ورجزه: 456.

(3) المصدر السابق: 454.

(4) د. محمد هيثم الخياط – المصطلحات ونظرية الضرورة العلمية– الموسم الثقافي الأردني السابع: 38.

ب- في حالة الشياع المطلق. ونعني بالمطلق، شُيوعَ الكلمة المشتقة لغويًّا في معظم الأقطار العربية لا في قطر واحد أو قطرين منها فقط، وهذا ما يتطلب دراسة كل كلمة على حدة.

ويلاحظ بأننا اشترطنا هاتين الحالتين لتجويز الكلمات التي يؤدي إليها الاشتقاق اللغوي بأنواعه عند المعاصرين، دون الاشتقاق الصرفي، لأن هذا الأخير قياسيٌّ ولا حاجة لإقرار ما يؤدِّي إليه، كما يذهب بعض المتشدِّدين الذين لا يجيزون منه إلا ما وَرَدَ عن العرب في معاجمهم، وكأنَّ المعاجم حَوْت كُلَّ ما قالته العربُ، وكأنهم لم يسمعوا قول أبي عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو وَصَل إليكم كلُّه لوصل إليكم علمٌ كثير»[1].

5- قبول التطور الدلالي للكلمات:

من المعروف أن النظام الدلالي –في كل اللغات- أكثر أركان المنظومة اللغوية قابلية للتطوُّر، ويَنْدُر أن نجد كلمة واحدة باقية على دلالتها الأصلية الأوليَّة، فقد عمل المجاز في معظم الكلمات عَمَلَه فَغَيَّر معناها، دون أن تَنْبَتَّ الصلة بينها وبين دلالتها الأصلية القديمة. لقد أحدثت المصطلحات الإسلامية فتحاً جديداً بإعطاء الكلمات العربية الجاهلية معاني لم تكن لها، كالحجِّ والجهاد والشَّهادة والعامل والحُسْبة... مما حمل أحمد بن محمد الرازي (228هـ) على تصنيف كتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية). ولو وَقَفْنا في تفسير الكلمات عند دلالتها القديمة لجَمَدت اللغة، (فالمعهد) عندنا غير المعهد عند القدماء، و(الإذاعة) عندنا غيرها عندهم.... وصار التطوُّر الدلالي في عداد البدهيَّات التي لا تحتاج إلى دليل. والمطلوب من معاجم فصاح العامية أن تفتح بابها للدلالات الجديدة، فإذا كانت الدلالة الجديدة للكلمة جليّة الصلة بالدلالة القديمة عُدَّت من الفصاح، كما في كلمات من مثل (جامعة، هيئة، نَقْد، غوَّاصة...) وإذا ابتعدت عنها كثيراً عُدَّتْ من أشباه الفصاح التي يحتاج تفصيحها إلى إقرار المؤسسات اللغوية من مثل (مكُّوك) لسفينة الفضاء و(النَّصَّاب) بمعنى المحتال.

7) أثر معاجم فصاح العامية في التجديد اللغوي:

(1) ابن سلام الجمحي – طبقات فحول الشعراء 1: 17.

إن المآخذ التي ذكرت على بعض معاجم فصاح العامية لا تقلل كثيراً من الأثر الإيجابي الذي تتركه هذه المعاجم في حركة التجديد اللغوي التي ترمي إلى تيسير تعاطي العربية تواصلاً وأداءً، ومن أهم هذه الآثار:

1- ردُّ الاعتبار إلى الكلمات الفصيحة التي تستعملها العامة وتتحاماها الخاصة لتوهُّم خطئها.

إن ما يدعو لاستبقاء فصاح العامية أمران:

الأول: أن شيوع الكلمة من علامات فصاحتها، فمن شروط الفصيح في كتب البلاغة خلوُّهُ من الغرابة. وشيوعُ اللفظ بين القوم يجعله أهليَّاً لا غريباً. إن اللغويين يجهدون في إرساءِ وإشاعة الكلمات الفصيحة في كلام الخاصَّة وطلاَّب العلم، فهل يجوز أن نُبْعد ماقد شاع منها وانتشر؟ أليس في هذا بُعْدٌ عن الصواب وخروج عن المنطق السليم؟

الثاني: أنه إذا أبعدنا من عاميَّة العربِ فصاحها لتوهُّم خَطَئِها، فكم سنحرم لغتنا من المفردات السليمة، وكم سيبقى لنا من لغتنا؟ إننا إذا سايرنا المتشدِّدين الذين سمَّاهم ابن مكي الصَّقليِّ (بالمتفَصِّحين)، فلن يبقى لنا من لغتنا إلا غريبُها ومخْبوءُ معاجمها. وإذا كنا نسعى إلى إحياء القديم غير المتداول أليس بالأحرى استبقاء المتداول السليم والباقي على قيد الحياة؟ إنه لو جمعنا ما وَرَد في معاجم فصاح العامية من كلمات لأرْبَتْ على الألفين أو ثلاثة الآلاف، ماعدا مشتقاتها، فإذا طرَدْنا هذه الكلمات من حِمَى اللغة، فكم سيبقى للعامّة؟ علماً بأن مفردات العامة أو ما يسمَّى معجمها لا تزيد على هذا العدد. ولا يجوز أن ننسى أن العامية هي التي احتضنت الفصحى وحافظت على صلتنا بها في أوقات الشَّدائد وأعصر الانحدار، فعندما تعرضت الفصحى في الجزائر لمحنة الفَرْنسة وحُرِّم تعليمها، نهضت العامية الجزائرية بمهمِّة الحفاظ على الهوية الجزائرية، إذ العامية ما هي إلا مستوى من مستويات الخطاب اللغوي القومي.

إن الحفاظ على فصيح العامي هو حفاظٌ على ثروة لغوية لا يكلفنا نشرها شيئاً. ومما يزيد في تمسُّكنا بفصاح العاميَّة أن معظم تلك الكلمات شائع في كثير من الأقطار العربية، وأمامي الآن معجمان من قطرَيْن عربيَّيْن، وفي نظرة عَجْلى لما جاء في حرف

الهمزة فيهما نجد أنهما يتفقان في نحو 80٪ من مادتهما. أي أن هذه الكلمات تمثل القاعدة الأساسية للتفاهم بين عوامّ العرب، فإذا خسرنا هذه القاعدة بمحاربة مفرداتها السليمة فسوف يضطر العامة العرب إلى ترجمان. إن الاحتفاظ بفصاح عاميتنا يعني – ببساطة– ألا نتنرك عربيتنا تتآكل بأن يُؤخذ الصالح منها بجريرة الطالح.

2– رفع مستوى لغة الخطاب اليومي الشفاهي وتقريبه من مستوى لغة الخطاب البياني الكتابي:

إن الوصول إلى مستوى من الخطاب اليومي الشفاهي قريبٍ من مستوى الخطاب البياني الكتابي وردم الهوَّة بين لغة الشفة ولغة القلم –كما هي الحال في اللغات المتقدمة– يقوم على أمور:

الأول: استبقاء المفردات الفصيحة في العاميات العربية وتبرئتها مما وُصِمَتْ به من خَطَأ.

والثاني: تهذيبُ المفردات القريبة من الفصيحة في العاميَّات وفق قواعد العربية، واستعمالُها في الحديث اليومي، فما أيسر أن تشذَّب كلمة (تار أو طار) وتعاد إلى أصلها (ثأر)، أو أن نُهَذَّب عبارة (حِلْتُ الدائن على فلان) إلى (أَحَلْتُه على فلان).

والثالث: غَزْوُ العاميةِ بالمفردات الفصيحة المعجميَّة، إذ إنَّ تَطْعيم لغة الحديث اليومي بمفردات سليمة جديدة سوف يَرْفَعُ من مستوى تلك اللغة ويعمل على شيوعها. ونلاحظ – برضا وسُرور – أن مفردات فصيحة كثيرة بدأت تغزو العامية وتصبح جزءاً منها، فليس بإمكان أي متحدث بالعامية الاستغناءُ عن مفردات فصيحة من مثل (بَريد، طيَّارة، إسعاف، حادث، طابع، الدَّور، الجريدة..). ولعلَّ هذا ما كان يرمي إليه الشيخ عبد الله العلايلي في قوله: «ونحن نقترح ترقية العاميَّة، على معنى غزوها بالمفردات الفصحى، وفي الواقع أرى شيئاً من هذا أتى عَرَضاً بانتشار الصَّحافة العربية، حتى بدت العاميَّةُ العربية أفصح من عربية (الجَبَرْتي) الفصحى التي استعملها لغة تأليف»[1]، على حدِّ عبارته.

ولعلنا واصلون بذلك إلى مستوى من الخطاب اليومي الشفاهي يرتفع عن ركاكة العامي البحت وينأى عن غرابة بعض الفصيح وتَعَسُّره.

(1) عبد الله العلايلي – مقدمة لدرس لغة العرب: 98.

3- رَصْد التطور الدلالي للألفاظ العربية والتمهيد لتأصيلها:

إن الباحث في فصاح العامية ومعاجمها سوف يرى أن كثيراً من الكلمات العامية الفصيحة قد اكتسبت معاني جديدة ودلالات تتناسب والعصر الذي نعيش، وصارت بدلالاتها الجديدة مما لا غِنى عنه لِحُسْنِ التواصل بين أبناء الأمَّة. وواجب تنمية اللغة وتطويرها يفرض علينا دراسة تلك المفردات كُلٍّ على حدة، وفي ضوء علم الدلالة وسنن العربية في التوليد والتَّسْمية. وإذا كان ليس من حقِّ واضعي معاجم الفصاح أن يقرروا قبول الدلالات الجديدة للألفاظ العربية، فإنَّ من واجبهم تسليطَ الضوء على هذه الدلالات والطلب إلى المؤسسات اللغوية دراسة تلك الألفاظ ودلالاتها المستحدثة في إطار المنظومة اللغوية العربية، وإقرارَ ما يمكن إقرارُه وردَّ ما لا يتوافق وقوانينها. ونحن ذاكرون بعضاً من الكلمات الشائعة بدلالات في العامية لم يذكرها المعجم بها، مما لا بُدَّ من إقراره، ومن هذه الدلالات الجديدة:

- جاء: «التَّعْتيمُ: السَّيْر في العَتَمةِ» وتطورت دلالتها فصارت بمعنى إخفاء الأمر والتَّكَتُّم عليه، وكذا بمعنى جَعْلِ الشَّيْء أسودَ قاتماً.

- جاء: «الدَّاليةُ: المِنْجَنُون [الدولاب] تديره البقرة.. والدَّوالي عنب أسود غير حالك». والعامة تستعملها اليوم لشجرة العِنَب أو لما يُعَرَّش عليه العنب.

- جاء: «الشَّهْرَة: ظهورُ الأمر في شُنْعة». ولكنها تطلق اليوم عند العامة والخاصة بدلالة مغايرة، فهي ظهور الشَّيْءِ عامَّة، لاسيما فيما هو مرغوب.

- جاء: «الفَرَعُ: القِسْمُ» ويلحظ أن الكلمة تغيرت من حيث البنية فصارت (الفَرْع) بسكون الفاء، ومن حيث الدلالة، إذ صارت تعني عند العامة والخاصة الغُصْن من الشجرة، وهو ما لم يذكره اللسان.

- وجاء: «الكُلْفَة والتَّكْلِفة: المشَقَّةُ والتَّحَمُّل» ولكنَّ لها عند العامة والخاصة من المعاصرين دلالةً أخرى لاسيما في ميدان الاقتصاد والإنتاج، فهي مايُنْفَق على السِّلعة لإعدادها للاستهلاك.

- وجاء: «الزُّرْقَةُ: البَياضُ حيثما كان.. والزُّرْقَة: خُضْرَةٌ في سواد العين... وماءٌ أزرق: صافٍ». ولكن العامة والخاصة لا تعرف الزُّرْقَةَ بياضاً، بل هي لون السماء الصافية

أو لون البحر.

فهل يجوز لنا أن نترك هذه المفردات لدلالاتها القديمة فقط؟ وهل يصحُّ التواصل بتلك الدلالات بين العرب اليوم؟ لا أعتقد جازماً أن ذلك ممكن. وإن تتبع مفردات العامة وفصاحها هو الذي وقَفنا على هذه المفارقات.

4- معرفة الفجوات المعجمية في لغتنا واستدراكها:

في المعاجم اللغوية العربية فَجَوات، أي نقص في كلمات لا يمكن الاستغناء عنها، إذ صارت – شئنا أم أبَيْنا – من صميم اللغة.

ومعظم هذه الكلمات مما دَخَل العربية العدنانية من أخواتها اللغات الجزيرية في الشام كالآرامية والفينيقية والنبطيَّة، أو من القريبة لها كالقبطيَّة في مصر، والأمازيغية في المغرب العربي. ومن أمثلة ذلك:

- ليس في لسان العرب (فَرَم) بمعنى قَطَع.
- ليس فيه (البُرْغُل) للقَمْح المسْلوق المجروش.
- ليس فيه (أدار) بمعنى أشرف على الأمر وساسَه.
- ليس فيه (القشّ) بمعنى عيدان القمح والشعير المكسَّرة.
- ليس فيه (جَبَل) بمعنى خلط الماء بالتراب لصنع الطِّين أو خلط الماء بالرمل والإسمنت ونحوه.
- ليس فيه (مَكُّوك) بمعنى البَكَرة أو أداة الحياكة.
- ليس فيه (النَّقْد) بمعنى الوَرِق أو المال المنقول.
- ليس فيه (شَتَل) بمعنى غرس نَبْتَةً.

وغير ذلك كثير مما غدا ضرورة يستحيل الاستغناء عنها، حتى إنَّ بعض المعاجم اللغوية المعاصرة فتحت الباب لبعض تلك الكلمات؛ فقد أورد المعجم الوسيط (فَرَم بمعنى قطع، والنَّقد بمعنى العُمْلة الورقية، وشَتَل، بمعنى زرع نَبْتةً)، ولكنه – على جرأته الحميدة- لم يورد كلمات من مثل: (جَبَل) ومُجْبَل) على شيوعها وضرورتها، ولا كلمة (كَشَّ) بمعنى طَرَدَ وطَيَّر كقولهم (كشَّ الذبابَ والحمامَ)، ولا كلمة (شَلْحة) للثوب الداخلي للمرأة، ولا

(وَضَّب) بمعنى هَيَّأ وأعَدَّ على شياعها الطاغي في مصر، ولا كلمة (كَحَتَ اللَّوْنُ) بمعنى جَرَد وباخ...

إن تَتَبُّعَ الكلمات الشائعة في العامية فصيحها ومغلوطها هو الذي يظهر لنا هذه الفجوات التي يجب سَدُّها، فهل بمكنة أحدٍ اليوم الاستغناء عن الكلمات التي ذكَرْنا أنها ليست في لسان العرب. وبالطبع – كما كرَّرْنا – ليس من حق المعجمي الفرد أن يَعُدَّ أمثال هذه الكلمات من الفصاح، ولكن من واجبه أن يضع بين يدي المؤسسات اللغوية ما شاع، ومما تدعو ضرورة التواصل إليه، وأن يمهِّد لتفصيحها وأن يدعو لفتح أبواب المعاجم اللغوية المعاصرة لها ما دامت لا تتعارض وأصول المنظومة اللغوية العربية أو خصائصها.

5- تبيُّن الصيغ الصرفية الجديدة الشائعة في عاميَّة العصر:

إن تتبُّع العامية فصاحها ومغلوطها هو الذي يقفنا على الصيغ والأبنية الشائعة في العصر الحديث، ومعرفة الوجهة التي تأخذها العامة في توظيف الأبنية الصرفية والإفادة منها. وذلك للنظر فيها وإقرار ما له وَجْهٌ في العربية ورَدِّ ما لا وجه له، ومن ذلك:

أ- يشيع الآن في العامية بناء (فَعْلان) صفة مشبَّهة كثيراً، نحو (تَعْبان) وفصيحها تَعِبٌ ومُتْعَبٌ، و (مَرْضان) وفصيحها مَرِض ومريضٌ ومارضٌ. والمعروف أن هذا البناء يكثر فيما يدلُّ على الامتلاء والخُلُوِّ وحرارة البطن مما لا يكون داءً نحو (شَبْعان وجَوْعان وظمآن) ويؤخذ من الأفعال اللازمة على وزن (فَعِل).

ب- كما يشيع في العامية بناء (فِعِل) بكسر الفاء، صفة مشبهة مُغَيَّرة عن (فَعِل) بفتح الفاء. نحو (وَلَدٌ حِرِك وشاب نِشِط)، ومعروف أن هذا البناء مما يدلُّ على الخفَّة والفرح والحزن مثل (فَرِح وقَلِق)، ومعروف كذلك أن كسر الحرف الأول من لغة بعض القبائل، وليس له نظير في الفصيحة إلا (إِبِد) للأتان الولود كُلَّ عام.

ج- ويكثر في العامية إلحاق الفعل الثلاثي المجرد (فَعَل) ببناء (فَوْعَل) نحو: (قَوْمَع الصَّحْنَ، وجَوْرَفَ الأَرْضَ) على مثال (صَوْمَع البناءَ: دَقَّق رَأْسَهُ).

د- ويشيع في العامية بناء (فَعْلَل أو فَعْفَل)، وذلك بتحويل بعض الأفعال الثلاثية المجردة إليه نحو (فَرْفَح من فَرِح، وزَهْزَه من زها)، مع أن هذه الصيغة لم تسمع إلا في أربعة

أفعال في العربية منها: دَرِب ودَرْدَبَ إذا ضَرِيَ، ودَهَع بالشِّياهِ ودَهْدَع إذا زَجَرها.

هـ- ويميل العامة كثيراً إلى استخدام بناء (تَمَفْعَل) من مثل (تَمَرْجَل وتَمَرَّى) قياساً على نحو (تَمَسْكَن وتَمَنْدَل).

وغير هذه الأبنية كثير، والذي يدلُّنا عليها هو تتبُّع فصاح العاميَّة. وهي تثير أمام اللغويين إشكالية القياس على النادر في حال شيوعه في لغة المعاصرين. إن معاجم فصاح العامية تُظهر شيوع أبنية واختفاء أخرى، وتضع اللغويين والمؤسسات اللغوية أمام مسؤولية قرار الإباحة أو المنع.

6- التثقيف اللغوي:

تعدُّ المعاجم اللغوية القديمة كالصِّحاح واللسان وتاج العروس ينابيع ثَرَّة للتثقيف اللغوي، لما انْطَوَت عليه من قواعد وفوائد متناثرة في شَتَّى علوم العربية. حتى شُغِل كثير من اللغويين المعاصرين بالبحث بين متونها، فبعضهم استخرج قواعد صرفية، وآخر أحكاماً نحوية، وثالث ضوابط بلاغية وهكذا... لأن المعجميّ غالباً ما كان يدلل على صحَّة ما اختاره أو ما ذهب إليه محتجَّاً بقواعد اللغة وأصولها.

وهذا ما جَرَتْ عليه بعض معاجم فصاح العاميَّة إذ يعمد المصَنِّف في تسويغ بعض الكلم أو تقريبه من الفصحى، على سُنَن العربية لاسيما خاصيَّة الاشتقاق اللغوي من إبدال وقلب وإلحاق ونحت. أو على لغات العَرَب أو على القراءات القرآنية. ومن الأمثلة على ذلك:

أ- تُسْتَحْضَر قاعدة الإبدال اللغوي لتسويغ كلمة العامية (بَعْزَق) بمعنى بَدَّد وبَذَّر ما بيده، حيث أبدلت الثاء في (بَعْثَقَ) زياً، وهي للمعنى نفسه.

ب- يشار إلى قاعدة القلب المكاني لتقريب كلمة مثل (الأَهْبَل) العامية إذ هي — على الأرجح — مقلوبة عن (الأَبْلَه) للدلالة نفسها.

ج- ولا بُدَّ من ذكر قاعدة الإلحاق لتفسير انتقال الفعل (شَمَّ) إلى صيغة (شَمْشم) وهو إلحاق الثلاثي المضعَّف بالرباعي (فَعْلَل)، وهو مقيس عند بعضهم.

د- ولا غِنى عن التعريف بقواعد المجاز في العربية لتعليل إطلاق العامة (الجُبَّ) على شجرة التين أو الرمَّان، وأن ذلك يعود لقاعدة تسمية الشَّيْءِ بمكانه أو موضعه. والأصل

أن (الجُبَّ) هو الحفرة التي يغرس فيها العِنب، ولكنهم سُمُّو (شجرة التين) باسم موضعها قياساً على تسمية أهل المجلس (مَجْلساً).

هـ- والتذكير بجواز الاشتقاق من أسماء الذوات ضروري لتقريب كلمة (مُتَلْتِل) أي مُكَوَّم ومجتمع مثل التَّل وهو الكومة. وكذا جواز الاشتقاق من المشْتَقّ أو الاشتقاق المركَّب، لتصويب كلمة (تَمَرْجَح) المشتقة من (المرْجوحة) التي هي بدورها مشتقَّة.

و- ولا يُعَلَّل كسر أول المضارع عند العامَّة في نحو (تِفْهِم وَتِحسِب) إلا بالإلماعِ إلى لغة بعض القبائل التي تكسر أول المضارع والتي مازال من آثارها كلمة (إخال). وكذا لغات العرب في تخفيف الهمز وتحقيقه...

ز- والاحتجاج بالقواعد الصرفية في جواز تصحيح عين الأجوف سبيلٌ لتصحيح كلمة (مَزْيَتة) لوعاء صب الزيت والقياس (مزاتة) و (مَزْيون) حملاً على مديون.

وغير ذلك كثير مما يضطرُّ المعجمي للجوء إليه. نعم، قد لا يصحُّ دائماً ما يذهب إليه مُصَنِّفو المعاجم في تعريب العامي من الفصيح، ولكن الاحتكام الدائم للقواعد اللغوية الصرفية والدلالية، وتَفْعيل الأصول النحوية من قياس وتعليل واحتجاج، كل ذلك يشكل ثقافة لغوية يفيد منها قارئ معجم فصاح العامية، وهذا ما يجعلها وسيلة من وسائل التثقيف اللغويّ لغير المختصِّين بالعربية على الأقلّ.

وعلى الإجمال فإن معاجم فصاح العامية ذات أثر فَعَّال وحميد في الحفاظِ على الصحيح من كَلِم العربية وألفاظها، وفي فَتْحِ الباب للمولَّد السليم من مستلزمات العصر، وفي إغناء المعاجم اللغوية بالدلالات المتطوِّرة المستجدَّة... وأهم من ذلك أنها أهم وسيلة لتقريب مستوى الخطاب اليومي الشفاهي من مستوى الخطاب البيانيّ الكتابي.